

بسم الله الرحمن الرحيم

الحسبة والتقييس

I. حقيقة الحسبة :

يقول ابن خلدون في حقيقة الحسبة : «أما الحسبة فهي وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكرة الذي فرض على القائم بأمور المسلمين يعين لذلك من يراه أهلاً له، فيتعين فرضه عليه، ويتخذ الأعوان على ذلك، ويبحث عن المنكرات، ويعزّز ويؤدّب على قدرها، ويحمل الناس على المصالح العامة في المدينة» (1)

اذن لهذه الخطّة أصل من النصّ التأسيسي «وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» (2) ومن السنة النبوية : «من حمل علينا السلاح فليس منا» (3) والحديث : «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ على صبرة (4) طعام فأدخل يده فيها، فالت أصابعه بللاً فقال : ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال : أصابته السماء يا رسول الله، قال : أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس؟ من غشّ فليس مني»، (5) كما هو مثبت في هامش هذا البحث الحديثان من كتاب الإيمان، وهذا مدرّك ذكي من الإمام مسلم، فهو بذلك يعبر عن أن هذا الأمر إنّما هو من مقتضيات الإيمان والعقيدة الصحيحة، وهو من مضمون الشعور بالانتماء، هذا الشعور الذي ساقه النصّ صراحة (منا - مني) ومن هنا جاءت الإدارة الفردية، وإنّ السعي لتحقيق ذلك ينبع من داخل الإنسان، ومن هنا أيضاً جاءت المسؤولية الاجتماعية، فأصبح الأمر من قبيل التواصي، إنّهُ واجب يعمّ كل الافراد أيّاً كان موقعهم في الماكنة

الاجتماعية.

إن استقامة الحال وإقامة المصلحة العامة في مواطن العمران تحتاج إذن قبل الوازع المادي الخارجي إلى وازع من الذات، وإلى رغبة داخلية ودافع باطني ورقابة من الداخل، تحتاج إلى مهماز محرّك للسواكن يدعو إلى العطاء والتطوُّع احتساباً للأجر والثواب، ولعل التسمية — الحسبة — أخذت من هذا المفهوم، جاء في لسان العرب : مصدر احتسابك الأجر على الله تقول فعلته حسبة، واحتسب فيه احتساباً، والاحتساب طلب الأجر والحسبة وهو الأجر (6) وبهذا يمكن إزالة حيرة من لم ير نصاً واحداً في كشف سبب التسمية (7) لكن هل بقيت الحسبة في حدود التطوُّع والتعويل على أريحية الفرد ومبادئه، خاصة وقد حدث تطوُّر عمرانيّ أخرج المجتمع من طور البداوة إلى طور الحضرة.

طبيعي أن تتجاوز الحسبة ذلك، ويشهد المجتمع ضرورة الوازع المادي السلطوي ويدرك بالتالي ما يسميه بالأحكام السلطانية، أي تصبح الحسبة مؤسسة زمنية منضبطة، ونظاماً إدارياً يستقرّ ويجري به العمل، ومن هنا جاءت التسمية الثانية احكام السوق تعبيراً عن هذه النقلة، ومن هنا نقوا أن لا ترادف بين اللفظين، وإنما بينهما عموم وخصوص : يقول الشيخ حسن حسني عبد الوهاب : «وكلمة «الحسبة» و«المحتسب» وان كانتا أخف وقعا من كلمتي «أحكام السوق» إلا أنّهما لا يحدّدان الموضوع بالضبط، ولذلك عدل رجال الحكم في الدولة الأغلبية عن استعمالهما، فالحسبة في التشريع الإسلامي تعبير عام يوازي كلمة المصلحة العامة في التشريع العصري، فهي لا تختص بموضوع معين» (8)

II. الحسبة في إفريقية :

في إفريقية سنة 155 هـ نظمت أسواق القيروان وأُفرد لكل صناعة مكان خاص بها باعتناء من يزيد بن حاتم المهلبى الوالى من قبل أبى جعفر المنصور الذى نظر بنفسه في المعاملات الجارية فيها مباشرة أو بواسطة، لكن مع هذا لا تتبلور الخطّة إلاّ مع سحنون قاضي إفريقية (تولى القضاء للاغالبية سنة 232هـ).

اذن سحنون أول من فكر جدياً في العناية بالأسواق وما يجري فيها، فباشر بنفسه الاحتساب بمفهومه الأعم، فأدب على الغش في السّلع، ونفى من الأسواق من يستحقّ ذلك، ونظر في شؤون المعاش وجعل على ذلك الأمناء، وأمين المعاش سنة متبعة إلى الأيام الأخيرة، وسحنون أول من قدّم الأمناء في البوادي وكان يكتب إليهم فيما يتعلّق بشؤون جهاتهم، ومن تنظيماته أن عين في القيروان المحتسب الذي يعرف بوالى المظالم أو والى السّوق، وحدّد له وظيفته بالحكم بين النّاس فيما يحدث لهم في الأسواق، وجعل له النظر مدنيا لمبلغ عشرين دينارا (والدينار الشرعي كما سنرى يزن 425 غ) وأول من تولى لسحنون الحسبة حبيب بن نصر، وعلى هذا فإنّ والى السوق لا ينظر في الدّعاوي، ولا يتوقّف حكمه - كما يقول ابن خلدون على تنازع أو استعداد، بل له النظر فيما يصل إلى علمه من ذلك ويرفع(9) وجاء بعد سحنون غيره من سار على نهجه، وازداد المفهوم اتضاحا خاصة عند عبد الله بن طالب ويحيى بن عمر، حتى أصبحت الخطّة تجبر من يحترف بعض المهن على دراسة احكامها منعاً لمن لا باع له، ولا نراهم إلاّ بهدف اتقان ما يعدّ للبيع، فالتأهيل والاعداد لا يكونان إلاّ لذلك.

والمهم أن سحنون ومن جاء بعده نظروا إلى الموضوع باعتبار أن المجموعة المتساكنة هي مجتمع ووحدة متكاملة،

وأسسوا تصوّراً تطوّر بتطوّر الأحوال، وتبلور في أذهان علماء التشريع - كما يقول حسن حسني عبد الوهاب أخذوا في جمع المادّة من غصون الكتب الفقهية وسنّوا أحكاماً تجدّ في السّوق طبق القواعد التشريعية، ومن هنا نعرف المرحلة المتقدمة التي وصلت إليها أوضاع السوق وما يتّصل بها من أحكام : إنّها مرحلة التّأصيل والتّقييد والتّنظير، والتي يمكن أن نسميها مرحلة فهم فهم منطق السّوق.

III . ضرورة تحديد المصطلحات والمقاييس :

وهكذا تراكمت المعارف المتعلقة بالاحتساب وألفت الكتب في أحكام السوق، وفيما يجب لصاحبه من ذلك كتاب أحكام السوق ليحيى بن عمر، كما ألفت كتب الفتاوي كالمعيار للونشريسي إضافة إلى كتب الفقه وأصوله التي حوت القواعد والضوابط.

ومما يظهر العمق في هذا المجال أنّه من خلال مثل هذه المؤلفات يمكن الوقوف على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع في ذلك الوقت وطبيعة العلاقات السائدة داخل الأسواق، ونحن في حاجة ماسة إلى دراسات معمّقة في هذا.

لقد سجلت بعض هذه المؤلفات بدقّة الحيل والتجاوزات التي كان يقترفها التّجّار وأرباب الحرف والصنّائع، كما وصفت طرق فضحها وكشفها، وما صدر في ذلك من فتاوي وأحكام. ومن كان لا بد من تحديد المصطلحات، والمفاهيم المتعلقة بالتعاقد وعيوبه كالغلط والغشّ والتدليس والغبن والتّغريير وما إلى ذلك مما يمسّ بالارادة أو الرضا، ويخلّ بالشروط العامة أو التي كانت محل اتفاق بين أطراف التعامل، كل هذا لا يقف كلّ تداع.

فالغلط أن يعيا بالشيء فلا يعرف وجه الصّواب قال وهبة

الزحيلي : «المراد به هنا الغلط الواقع في المعقود عليه، في جنسه أو وصفه. والغلط في ذات أو جنس المعقود عليه هو أن يظنّ العاقد أن المعقود عليه من جنس معين، فإذا به من جنس آخر»(10)

وعرف ابن عرفة الغشّ والتدليس : «إبداء البائع ما يوهم كمالاً في مبيعته كاذباً، أو كتم بيعه(11) والغبن في اللغة هو النقص وعند الفقهاء أن يكون أحد العوضين غير متعادل مع الآخر»(12) والتغيير في اللغة هو الخداع وعند الفقهاء «إيهام خلاف الواقع بوسائل مغرية، وهو ما يعرفه الحقوقيون بأنه وصف المبيع للمشتري بغير صفته الحقيقية»(13).

وكان لا بد أيضاً من تحديد أدوات تقدير الأطوال والاوزان والمكاييل ومن تفقدها ومعايرتها، وموازنة بعضها ببعض، كان ذلك من وظيفة صاحب السوق حتى أن الحبسة كانت في بعض الأزمنة اسماً لدار الموازين والمكاييل، وتعرف أيضاً بدار العيار(14)

ولا نكتفي هنا بالمقاربة التاريخية لظاهر أن للقوم باعاً في هذا المضمار، بل نأتي بالمقاربة اللغوية، واللغة كما هو معروف وعاء حضاري : «جاء في لسان العرب ما يأتي : «وعير الدينار : وازن به آخر، وغير الميزان والمكيال وعاورهما وعائيرهما، وعائر بينهما معايرة وعياراً : قدرهما ونظر ما بينهما، والمعيار من المكاييل : ما عير به. قال اللّيث : لعيار ما عيرت به المكاييل، والعيار صحيح تام واف، تقول عايرت به أي سويته، وهو العيار والمعيار... فرّق اللّيث بين عايرت وعيرت فجعل عايرت في المكاييل وعيرت في الميزان»(15)

ومن هنا ندرك أن المقاييس والموازين لا تعد مقبولة إلا إذا عيرت، ولو تواطأ إثنان على إحداث أدوات مغايرة لما أحدث صاحب السلطة لما أقرأ علي ذلك : قال محمد بن سحنون :

«وسالت سحنون عن الرجل يتخذ مكيالاً لنفسه إمّا صاعاً أو ميزاناً دون مكيال البلد، يبيع به ويشترى لنفسه أترى ذلك جائزاً؟ قال لا يجوز هذا على حال، فمن فعل هذه أدب وردّ البيع ولا يجوز لأحد إلا أن يبيع ويشترى بالمكيال أو الميزان المعروف لاهل البلد، المجمع عليه، وهو قول مالك وابن القاسم وجميع أصحابه(16).

وسئل يحيى بن عمر السؤال نفسه فاجاب : «أمّا قولك إنّ القمح والشعير يباع بمكاييل مختلفة أحدثها أهل الحوانيت، وليست بما أحدث السلطان، فليس يعرف له أصل... فلا ينبغي لحواضر المسلمين في أسواقهم أن تكون بهذه الحال، فإن كان عليهم وال فليتّق الله ربّه فيما استرعاه الله، ويحوطهم في موازينهم ومكاييلهم، حتى تكون موازينهم ومكاييلهم معروفة كلّها، وقناطرهم وأرطالهم وكذلك وبياتهم وأقفزتهم، ويكون أصل ما توضع عليه أرطالهم على الأوزان التي أوجب النبي - صلى الله عليه وسلم - زكاة العين»(17).

من دلالات هذا النص أنّ حفظ المكاييل والموازين وتعهدها أمر واجب لا يمكن إغفاله من صاحب الأمر، واللفظ الدال في النص هو «يحوطهم» كما أنّه من دلالاته أيضاً هذه الفائدة التي مضمونها أنّ المكاييل والموازين والاطوال والمساحات في الحضارة الإسلامية إنّما تحدت لان الشرع تعرّض لذكرها وعلّق كثيراً من الاحكام بها، كزكاة الأموال وزكاة الأبدان، والكفارات، والمهور، وغيرها، ومن النصوص التي تضمّنت أحكاماً فيها تقدير بالموازين والمكاييل : «ليس فيما دون خمس أواق(18) من الورق(19) صدقة. وليس فيما دون عشرين ديناراً زكاة»(20)، وصيغة نصب الرأية : «ليس فيما دون مائة درهم شيء. ولا فيما دون عشرين مثقالاً من الذهب شيء، وفي المائتين خمسة دراهم، وفي عشرين مثقالاً ذهباً نصف مثقال»(21)

ويقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : «وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة» (22) وفي تحديد زكاة الفطر جاء الحديث : عن أبي سعيد الخدري : «كنا نخرج زكاة الفطر - إذ كان فينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صاعا من طعام، أو صاعا من شعير، أو صاعا من تمر، أو صاعا من زبيب، أو صاعا من اقط. فلم نزل نخرجه حتى قدم معاوية المدينة، فتكلم فكان ما كلم به الناس : «إني لأرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر. قال فاخذ الناس بذلك» (23).

اذن ذكرت هذه النصوص وغيرها وحدات من المكايل والموازين، ومن هنا نقول أن هذه الوحدات كانت معروفة في الجاهلية إذ خاطب بها النص الديني المكلفين، ولا يمكن أن تخاطب الإنسان بما لا يعرفه ويعتاده وقد قال البلاذري بعد أن ذكر بعض أوزان الجاهلية : «فلما قدم النبي - صلى الله عليه وسلم - مكة أقرهم على ذلك» (24).

1 - الموازين :

ذكرت النصوص الآتفة الدرهم والدينار، والعرب كانوا يتعاملون مع النقدين على أساس الوزن لا على أساس الوزن لا على أساس العدد، ويتحدث العلامة ابن خلدون في الموضوع فيقول : «فأعلم أن الاعلام منعقد منذ صدر الاسلام وعهد الصحابة والتابعين أن الدرهم الشرعي هو الذي وزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب، والأوقية منه أربعين درهما، وهو على هذا سبعة أعشار الدينار، ووزن المثقال من الذهب اثنتان وسبعون حبة من الشعير، فالدرهم الذي هو سبعة أعشاره خمسون حبة وخمسا حبة، وهذه المقادير كلها ثابتة بالاجماع، فإن الدرهم الجاهلي كان بينهم على أنواع أجودها الطبري، وهو أربعة دوانق، والبغلي وهو ثمانية دوانق فجعلوا الشرعي بينهما وهو ستة دوانق» (25).

هذا النص يدعم ما ذكر البلاذري من أنَّ المِثقال والدرهم مما عرف أهل الجاهلية، ولعل هذا من نتاج اتصال العرب بغيرهم من الشعوب السَّامية التي عرفت بعض المكيال والموازين والمقاييس، ومن الأدلة على ذلك وجود تشابه في تسمية بعض الوحدات، والعرب قبل الاسلام لهم صلات بالحضارات السائدة في تلك الفترة، ولعل القول الفصل هنا ما ورد على لسان صاحب الشرع نفسه : «المكيال مكيال المدينة، والميزان ميزان مكة» (26).

بالرجوع إلى المصادر التاريخية نجد أنَّ الدَّراهم في الجاهلية تختلف من حيث وزنها ومن حيث نقوشها المكتوبة عليها، ولعلَّ ذلك يرجع إلى أنَّه لم يكن في الحجاز سكة خاصة لضرب النقود، فما كان فيها إلا ما هو مسكوك في الدول الأجنبية فالدينانير ترد إلى العرب من الدولة البيزنطية، والدراهم كانت ترد من بلاد الفرس غالباً، ومن اليمن أحياناً (27).

وهذا هو الذي دفع البعض إلى الشك في قدر الدرهم الشرعي جاء في فتح الباري : «والمراد بالدرهم الخالص من الفضة سواء كان مضروباً أو غير مضروب، قال عياض قال أبو عبيد : أنَّ الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك بن مروان فجمع العلماء فجعلوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل. قال : وهذا يلزم منه أن يكون صلى عليه وسلم — أحال بنصاب الزكاة على أمر مجهول، وهو مشكل (28).

والرأي أن هذا مردود، لأنه لا يعقل أن يخاطب النص التأسيسي، والحديث النبوي العرب بشيء يجهلونه، فكثرة أنواع الدراهم هي التي جعلت عبد الملك بن مروان على ما فعل، ولهذا استدرك ابن حجر في الفتح وقال : «والصواب أنَّ المعنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن شيء منها من ضرب الاسلام، وكانت مختلفة في الوزن بالنسبة إلى العدد فعشرة مثلاً وزن عشرة،

وعشرة وزن ثمانية فاتفق الرأي على أن تنقش بكتابة عربية، ويصير وزنها وزنا واحدا. وقال غيره : لم يتغير الميثقال في الجاهلية ولا في الإسلام، واما الدرهم فأجمعوا على أن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم، ولم يخالف في أن نصاب الزكاة مائتا درهم يبلغ مائة وأربعين مثقالا من الفضة الخالصة...»(29).

وبالرجوع إلى الماوردي في الاحكام السلطانية نجد أن عمر بن الخطاب هو الذي حدد مقدار الدرهم الشرعي(30) نظر في الدراهم الفارسية فوجد أوزانها عشرين قيراطا واثنى عشر وعشرة وأخذ ثلث الجميع. $42 = 10 + 12 + 20$. $3.42 = 14$ فتكون النسبة $14/20$ أو $7/10$ الميثقال.

وبعد هذا نفهم لماذا ذهب ابن خلدون في النص الذي سردنا سابقا إلى أن الاجتماع منعقد منذ صدر الإسلام وعهد الصحابة أن الدرهم الشرعي هو الذي تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب(30).

وخلاصة القول هنا أن الدرهم الشرعي معلوم القدر نسبة إل الميثقال الذي هو الدينار الذي لا يتنوع كالدرهم، وإن اختلف فيما بعد بحسب الامصار الاسلامية، ولهذا نبهنا منذ البداية أن العرب يتعاملون من النّقدّين وزنا لا عددا.

الواقع التاريخي يثبت فعلا أن الوحدات اختلفت في كل الأقطار والآفاق، وصار أهل كل أفق يستخرجون الحقوق الشرعية من سكتهم بمعرفة النسبة التي بينها وبين المقادير الشرعية، اذن بقي الناس يتصورون المقادير الشرعية ذهنا، كما يقول ابن خلدون(31) وهذا هو حالنا اليوم في استخراج هذه المقادير وتحويل قيمتها إلى العملة المتداولة بيننا.

والاختلاف يكون حتّى في البلد الواحد في الأزمنة المختلفة من ذلك أن الدرهم التونسي المسمى بالجديد عام 686هـ كان

وزنه ستة وعشرين حبة، واختبره الامام ابن عرفة فوجده 760 هـ أربعة وعشرين حبة. والدينار الذي كان يزن سنة 686 هـ ثمانين حبة، يزن سنة 760 ثلاثة وثمانين حبة(32) وإذا تحددت المقادير الشرعية للدينار والدرهم امكن معرفة بقية الاوزان نسبة إلى النقيدين المذكورين.

الدينار أو المثقال : ذكر المؤرخون والمهتمون بالنظم الإسلامية ان عبد الملك بن مروان أول من ضرب العملة الإسلامية على الوزن الذي حدده عمر كاملا غير منقوص(33) وقد عثر علماء الآثار على نقود عديدة من العصور الإسلامية(34) تبين من وزنها أن الدينار بوزن عبد الملك (4,25 غ).

ومادام الدينار هو المثقال فوزن هذا الأخير 4,25 غ قال ابن منظور في تعريف المثقال : «وزن معلوم قدره... وهو في الأصل مقدار من الوزن أي شيء كان من قليل أو كثير، فمعنى مثقال ذرة وزن ذرة، والناس يطلقونه في العرف على الدينار خاصة... وزنة هذا المتعامل به الآن درهم واحد وثلاثة أسباع درهم على التحرير، وهو بالنسبة إلى رطل مصر الذي يوزن به عشر عشر رطل...»(35).

وإذا كان وزن الدينار الشرعي 4,25 غ فإن القيراط من الذهب يكون وزنه $20 / 4,25 = 0,2125$ غ عرف ابن منظور القيراط : «والقيراط جزء من أجزاء الدينار، وهو نصف عشره في أكثر البلاد وأهل الشام يجعلونه جزءا من أربعة وعشرين، وأصله قراط وفي حديث أبي ذر : «ستفتحون أرضا يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا فإن لهم ذمة رحما» وأراد بالأرض المستفتحة مصر، صانها الله تعالى، وخصها بالذكر وان كان القيراط مذكورا في غيرها لانه كان يغلب على أهلها أن يقولوا : اعطيت فلانا قرايط إذا أسمع ما يكرهه، وذهب

لاعطيك قراريطك أي اسبك وأسمعك المكروه، قال : ولا يوجد ذلك في كلام غيرهم ... (وربما) أصل القيراط من قولهم قرط عليه إذا أعطاه قليلا قليلا»(36)

والمنقال اثنان وسبعون حبة من حبات الشعير المعتدل، وعلى هذا فالحبة تزن $72/4,25 = 0,950$ غ والقنطار الذي ذكر في الآية : «وَمَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ مَنْ أَنْ تَأْمِنَهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدَّ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْ تَأْمِنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدَّهُ إِلَيْكَ»(37) والآية : «وَأَنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَبْدُلَ زَوْجَ مَكَانٍ زَوْجٍ وَأَتَيْتُمْ أَحَدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا، أَنْتُمْ أَخَذْتُمْهُنَّ بُهْتَائًا وَإِثْمًا مُبِينًا»(38).

قال ابن منظور في تعريف القنطار : والقنطار معيار، قيل وزن أربعين أوقية من ذهب ويقال : ألف ومائة دينار، وقيل مائة وعشرون رطلا، وعن أبي عبيد ألف ومائتا أوقية، وقيل سبعون ألف دينار، وهو بلغة بربر ألف مثقال من ذهب أو فضة وقال ابن عباس: ثمانون ألف درهم، وقيل هي جملة كثيرة مجهولة من المال، وقال السدي : مائة رطل من ذهب أو فضة، وهو بالسيانية ملء مسك ثور ذهبا أو فضة، ومنه قولهم قناطير مقنطرة، وفي التنزيل العزيز والقناطر المقنطرة، وفي الحديث : من قام بألف آية كتب من المقنطرين، أي أعطي قنطارا من الأجر، وروى أبو هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : القنطار اثنا عشر ألف أوقية... وروى ابن عباس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : من قرأ اربعمائة آية كتب له قنطار، القنطار مائة مثقال، المنقال عشرون قيراطا... أبو عبيدة : القناطير واحدها قنطار، قال : ولا نجد العرب تعرف وزنه ولا واحد له من لفظه، يقولون : هو قدر وزن مسك ثور ذهبا. والمقنطرة : منفعة من لفظه أي متممة، كما قالوا ألف

مؤلفة متممة، ويجوز القناطير في الكلام، والمقنطرة تسعة، والقناطير ثلاثة، ومعنى المقنطرة المضغفة. قال ثعلب من الفضة وقيل ألف اوقية من الذهب، وقيل ملء مسك ثور فضة، ويقال أربعة آلاف دينار، ويقال أربعة آلاف درهم قال : والمعمول عليه عند العرب الأكثر أنه أربعة آلاف دينار... ويقال قد قنطر زيد إذا ملك أربعة آلاف دينار، فإذا قالوا قناطير مقنطرة فمعناها ثلاثة أدوار دور ودور ودور فمحصولها اثنا عشر ألف دينار، وفي الحديث : ان صفوان بن أمية قنطر في الجاهلية، وقنطر أبوه أي صار له قنطار من المال، ابن سيده قنطر الرجل ملك مالا كثيرا كانه يوزن بالقنطار. وقنطار مقنطر : مكمل. والقنطار : العقدة المحكمة من المال»(39).

الظاهر في هذا الكلام أن العرب استعملت اللفظ للتخصيص على عدد هو نص في معناه وهو أربعة آلاف دينار، واستعملت اللفظ أيضا للتمثيل والدلالة على الكثرة، وهذا الإشتراك في الاستعمال شائع في اللسان العربي، كما أن الاختلاف قد يكون ناشئا عن اختلاف الأمصار والازمنة.

والدرهم وزنه 7/10 المئقال 74,25 = 2,975 غ (ثلاث غرامات تقريبا)

واللفظ فارسي معرب وهو الدرهم بفتح الهاء والدرهم يكسرهما، وحكى بعضهم درهام، ويجمع على دراهم ودراهيم، ورجل مدرهم أي كثير الدراهم، واشتق بعضهم من الدراهم فعلا وان كان اعجميا يقال درهمت الخبازي : استدارت على أشكال دراهم(40).

تحدث ابن خلدون عن حال الدرهم الجاهلي وكيف جعلوه شرعيا في الاسلام : «وهذه المقادير كلها ثابتة بالاجماع. فان الدرهم الجاهلي كان بينهم على أنواع اجودها الطبري، وهو أربعة دوانق، والبغلي وهو ثمانية دوانق فجعلوا الشرعي بينهما

وهو ستة دوانق، فكانوا يوجبون الزكاة في مائة درهم بغلية ومائة طبرية خمسة دراهم ووسطا»(41).

ويزن الدرهم مائة وأربعين قيراطا ذهبيا أي $0,0212 \text{ غ} \times 40 = 119 \text{ غ}$ وخمسة دراهم تزن نواة أي $2,975 \times 5 = 14,86 \text{ غ}$.

ومن الموازين الأستار، وهو 4 مثاقيل ونصف أي $4,25 \text{ غ} \times 4,5 = 19,125 \text{ غ}$ ، والاستار عرّفه لسان العرب بقوله : «الإستار بكسر الهمزة من العدد : الأربعة... الاستار رابع الأربعة ورابع القوم استارهم، قال أبو سعيد : «سمعت العرب تقول للأربعة استار لأنه بالفارسية جهار، فأعربوه وقالوا أستار، قال الأزهري وهذا الوزن الذي يقال له الاستار معرب أيضا، أصله جهار فأعرب ف قيل استار، ويجمع أساتير، وقال أبو حاتم : يقال ثلاثة أساتير، والواحد استار، ويقال لكل أربعة استار تزن أوقية على رأي من يقول أن الأوقية سبعة مثاقيل وعلى هذا فالأوقية مختلف في وزنها فهي أربعون درهما كما رأينا على قول البعض وسبعة مثاقيل على الرأي الآخر قال ابن منظور : «والأوقية بضم الهمزة وتشديد الياء : زنة سبعة مثاقيل، وقيل زنة أربعين درهما»(44).

فالأوقية أما أنها تزن 119 غ أو 29,75 غ، وهذه الزنة الأخيرة تواطأ الناس عليها في الأمصار الإسلامية إلى أيّامنا هذه والأوقية عند الصاغة 30 غ تقريبا أما الوقية الشرعية فهي ما أجمع عليها العلماء من أنها أربعون درهما.

ومن الموازين أيضا الدانق وهو سدس الدرهم أي $2,975 \text{ غ} \times 6 = 0,495 \text{ غ}$ وسدس الدينار أيضا دانق جاء في لسان العرب : «الدَّانِق والدَّانِق : من الأوزان وربما قيل دانق كما قالوا للدرهم درّهام، وهو سدس الدرهم... وفي حديث الحسن : «لعن الله الدانق ومن دنق بفتح النون وكسرهما : هو سدس

الدينار والدرهم... والجمع دوانق ودوانيق وتصغيره دونيق» (45) والدانق 8 حبات وخمسا حبة.

ويبدو أن القيراط يمكن أن يكون زنة من فضة، وهو نصف الدانق أي 0,495 غ : 2 أي 0,2475 غ ونصف القيراط يسمى الطسوج : والطسوج كما عرّفه الفيروزبادي في القاموس المحيط : ربع دانق، معرب (46) وقال في لسان العرب «الطسوج الناحية والطسوج : حبتان من الدوانق والدانق أربعة طساسيج، وهما معربان، وقال الأزهري «الطسوج مقدار من الوزن كقوله فربيون بطسوج، وكلاهما معرب، والطسوج واحد من طساسيج السواد معربة» (47) الفربيون المراد به في النص السابق دواء ملطف، والسواد ما حوالي الكوفة.

وعلى هذا وزنة الطسوج 0,495 غ أو 0,2475 غ : 2 = 0,12375 غ وهو حبتان تقريبا، والفلس نصف الحبة أي 0,030 غ ولصغر مقداره جعل الافلاس منه قال ابن منظور : «الفلس معروف والجمع في القلة أفلس، وفلوس في الكثير، وبائعه فلاس، وأفلس الرجل : صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم، يفلس افلاسا : صار مفلسا كأنما صارت دراهمه فلوسا وزيوفا... وفي الحديث من أدرك ماله عند رجل قد أفلس فهو أحق به أفلس الرجل إذا لم يبق له مال، يراد به أنه صار إلى حال يقال فيها ليس معه فلس، وقد فلسه الحاكم تغليسا : نادى عليه أنه أفلس وشيء مفلس اللون إذا كان على جلده لمع كالفلوس» (48) ومن هنا يمكن أن نستنتج أنه سكة معلومة الوزن وذات حجم معين، ولم أر من خالف من أنه من فضة.

بعد هذا كله يمكن أن تكون الحبة كقاعدة لكل الوحدات الأخرى فالفلس نصف حبة والطسوج : حبتان تقريبا والقيراط أربع حبات والدانق ثمان حبات وخمسان والدرهم ثمان وأربعون حبة.

ومن الأوزان الرطل وهو إثنتا عشرة أوقية ولتحويلها إلى الغرام يكون الرطل (2,975 × 40) × 12 = 1428 غ أي 1 كلف 428 غ، وبعبارة أخرى الرطل اربعمئة وثمانون درهما أي 2,975 غ × 480 = 1428 غ أي 1 كلف 428 غ جاء في لسان العرب : «الرَّطْلُ والرَّطْلُ : الذي يوزن به ويكال... قال ابن الاعرابي : الرطل ثنتا عشرة أوقية بأواقي العرب، والأوقية أربعون درهما، فلذلك اربعمئة وثمانون درهما، وجمعه أرطال الحربي السَّنة في النَّاحِ رطل، وشرحه كما شرحه ابن الاعرابي، قال ابن منصور : السنة في النِّكاح ثنتا عشرة أوقية ونش، والنش عشرون درهما، فذلك خمسمئة درهم روي ذلك عن عائشة رضي الله عنها - قال كان صداق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اثنتي عشرة أوقية ونشا، وورد في حديث عمر - رضي الله عنه - اثنتا عشرة أوقية ولم يذكر تشا، والأوقية مكيال أيضا الرطل مقدار من الجوهري الرَّطْل والرَّطْل نصف منّا.

وَرَطْلُهُ يَرُطِّلُهُ بالتَّخْفِيفِ إذا رازه ووزنه ليعلم كم وزنه «(49) افادنا التعريف أنه يوجد وزن آخر يعرف بالنش وهو حشرون درهما أي نصف أوقية، كما يوجد وزن يعرف بالمن وهو رطلان(50) ويبدو أن الرطل هنا هو المعروف عند أهل الحجاز، أمّا الرَّطْل الشامي فقد ذكر وهبة الزحيلي انه 2,564 غ كلف(51) وفي مصر 425 غ حسب ما ذكرنا في تعريف المتقال.

هذه عموما بعض الأوزان ولا يمكن أن ندعي أننا احصيناها عددا. قلنا هذا ونحن نعلم اختلاف الامصار والازمنة وما يمكن أن تؤثر الحضارات السابقة للاسلام قربا وبعدا عن تلك الامصار، فالمثاقيل منها ما هو عراقي ومنها ما هو عجمي، والدرهم أنواع كثيرة كسروية وعربية وغير ذلك.

2- المكايل :

عرف زمن الرسول - صلى عليه وسلم - معظم المكايل كالد والمدي والمكوك والوسق وغير ذلك، وستعرض لبعضها وقبل ذلك نلاحظ أن بعض المكايل يشترك منها ما يشترك من حيث اسمها مع وحدات الوزن وقد رأينا البعض، كما أن منها ما يشترك مع وحدات القيس.

أ - الد : جاء في لسان العرب تعريفه : «الد ضرب من المكايل، وهو ربع صاع وهو قدر مدّ النبي - صلى الله عليه وسلم - والصاع خمسة ارطال... والجمع أمداد ومدد ومداد كثيرة ومددة. الجوهري : الد بالضم مكيال وهو رطل وثلاث عند أهل الحجاز والشافعي، ورتلان عند أهل العراق وأبي حنيفة، والصّاع أربعة امداد... والمدّ في الأصل ربع صاع وإنما قدره به لأنه أقل ما كانوا يتصدقون به في العادة»(52).

ب - الرطل : الرطل يوزن به كما رأينا وهو نصف منّ (أو منا) والمنّ هو أيضا وزن وكيل، والجمع أمانان والمنا يجمع على أمناء. ابن سيده المنّ كيل أو ميزان والجمع أمانان(53).

وجاء في لسان العرب في مادة م ن ي ما يأتي : «والمنا الكيل والميزان الذي يوزن به، بفتح الميم مقصور يكتب بالالف، والمكيال الذي يكيلون به السمن وغيره وقد يكون من الحديد أوزانا، وتثنيته منوان ومنيان، والأوّل أعلى، قال ابن سيده وأرى الياء معاقبة لطلب الخفة، وهو أفصح من المنّ والجمع أمناء، وبنو تميم يقولون هو منّ ومنّان وهو مني بمنى ميل أي بقدر ميل»(54).

أ - الصاع : الصاع جاء مفهومه في لسان العرب : مكيال لأهل المدينة يأخذ أربعة امداد يذكر ويؤنث، فمن أنث قال : ثلاث أصوع مثل ثلاث ادور، ومن ذكره قال : اصواع مثل أثواب وقيل : جمعه اصوع، وإن شئت أبدلت من الواو

المضمونة همزة. واصواع وصيعان والصَّوَّاع كالصَّال. وفي الحديث : انه - صلى الله عليه وسلم - كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمدّ وصاع النبي الذي بالمدينة أربعة أمداد بمدهم المعروف عندهم، قال وهو يأخذ من الحب قدر ثلثي من بلدنا، وأهل الكوفة يقولون عيار الصاع عندهم أربعة أمناء، والمد ربعة وصاعهم هذا هو القفيز الحجازي ولا يفرقه أهل المدينة، قال ابن الأثير : والمدّ مختلف فيه فقل هو رطل وثلث بالعراقي، وبه يقول الشافعي وفقهاء الحجاز، فيكون الصاع خمسة أرطال وثلثا على رأيهم، وقيل هو رطلان، وبه أخذ أبو حنيفة وفقهاء العراق، فيكون الصَّاع ثمانية أرطال على رأيهم... وفي الحديث : ؟نه أعطى عطية بن مالك صاعا من حرة الوادي أي موضعا يبذر فيه صاعا كما يقال : اعطاه جريبا من الارض أي مبذر جريب، وقيل الصاع المطمئن من الارض»(55).

من هذا التعريف نستنتج أن الصاع مكيال مختلف فيه في الاقطار لا من حيث مقداره فقط بل أن قفيز البعض هو صاع الآخرين، واستعير الصاع للدلالة على المساحة التي يبذر فيها فاسم الصاع أصبح بهذا وحدة قياس، وكذلك القفيز والجريب، ومن هنا ندرك سبب التحول من وحدة الكيل إلى وحدة المساحة.

والصاع يسمى مختوما إن جعل في اعلاه خاتما مطبوعا، وهذا دليل آخر على عناية أصحاب السلطة بالمكاييل وبعيارها، ونصف الصاع يسمى قسطا ويسمى الكيلجة وهذا المكيال الاخير يجمع على كيالج وكيالجة.

الْفَرَقْ أو الْفَرَقْ : هو ستة أقساط أو ست كيلجات أو ثلاث صيعان.

المكوك : كما جاء في القاموس المحيذ طاس يشرب به(56) وصفته أعلاه ضيق ووسطه واسع، ولعل اللفظ مأخوذ من

مك وأمتك، وتمكك وممكك أي امتص جميع ما فيه وشربه كله(57) وهذا المكيال هو لأهل العراق، وهو صاع ونصف وهو ثلاث كيلجات.

القفيز : الكلمة متداولة قديما وحديثا، وهو عند أهل العراق ثمانية مكايك أي 12 صاعا.

المدي : هو مكيال فخم لأهل الشام وأهل مصر ج امداء، وهو 14 مكوكا أي 22,5 صاعا.

الجريب : أربعة أقفزة أي 32 مكوكا أي 48 صاعا.
الويبة : هذا المكيال متداول إلى يوم الناس هذا ولكن مقداره يختلف من جهة إلى أخرى، وعلى كل فالويبة حسب معاجم اللغة إثنان وعشرون أو أربعة وعشرون مدا(58) وربما دون ذلك في بعض الامصار.

الاردب : هذا مكيال ضخم لأهل مصر وهو أربعة وعشرون صاعا أو ست وبيات(59) وعلى هذا فالويبة في مصر تضم ستة عشر مدا فقط لأن الاردب يضم 96 مدا، وبقسمة هذا العدد على 6 نجد أنه يساوي 16، ويجمع على أرداب.

ونسبة الاردب إلى مصر دون غيرها فيه نظر لأن الاردبة في اللغة هي القرميد، وهو الآجر الكبير : ويقال للبالوعة من الخزف الواسع اردبة شبهت بالاردب المكيال(60) والاخلط ذكر الاردب في شعره :

قوم إذا استنبح الاضياف كلبهم
قالوا لامهم بولي على النار
والخبز كالعنبر الهندي عندهم

والقمح سبعون أردبا بدينار(61)

ولعل من خصص مصر بهذا المكيال استند إلى الحديث «منعت العراق نرهمها وقفيها ومنعت مصر اردبها وعدتم من حيث بدأت»(62).

والاردب أربعة وستون منا عند البعض، ونصفه يسمى القنقل، ولعل اللفظ الأخير جاء في شكله الذي يشبه التاج تاج كسرى، جاء في لسان العرب «... وفي الخبر : كان تاج كسرة مثل القنقل العظيم. الجوهري : كان لكسرة تاج يسمى القنقل» (63).

الوسق : هذا الكيل معروف زمن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وبه حدد زكاة الحبوب «ليس فيما دون خمسة اوسق من تمر ولا حب صدقة» (64) وفي شرح هذا الحديث جاء في سبل السلام للصنعاني : «والاوساق جمع وسق بفتح الواو وكسرهما، والوسق ستون صاعا، والصاع أربعة أمداد والخمسة أوسق ثلاثمائة صاع والمد رطل وثلاث : قال الداودي معياره الذي لا يختلف أربع حفنات بكفي الرجل الذي ليس بعظيم الكفين ولا صغيرهما - قال صاحب القاموس بعد حكايته لهذا القول وجربت ذلك فوجدته صحيحا، انتهى» (65).

حسب ما تقدم يكون الوسق 240 مدا و320 رطلا وصاحب لسان العرب أفاض القول في هذا المكيال : الوَسْقُ والوسْقُ : مكيلة معلومة، وقيل هو حمل بعير، وستون صاعا بصاع النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو خمسة أرطال وثلاث، فالوسق على هذا الحساب مائة وستون مئنا، قال الزجاج : خمسة أوسق هي خمسة عشر قفيزا، قال : وهو قفيزنا الذي يسمى المعدل وكل وسق بالملجم ثلاثة أقفزة، قال وستون صاعا أربعة وعشرون مكوكا بالملجم، وذلك ثلاثة أقفزة... التهذيب : الوسق بالفتح : ستون صاعا وهو ثلاثمائة وعشرون رطلا عند أهل الحجاز، وأربعمائة وثمانون رطلا عند أهل العراق على اختلافهم في مقدار المد والصاع، والاصل في الوسق الحمل، وكل شيء وسقته فقد حملته... الوسق هو حمل البعير والوقر حمل البغل أو الحمار» (66).

ولعل التسمية جاءت من فعل وسق اي حمل ومنها وسقت النخلة حملت ولوسقت النخلة كثر حملها، ويقال أيضا وسقت الناقة والشاة وسقا ووسوقا لقحت... (67).

والكر أضخم المكاسسل العربية وهو ستون قفيزا اي 720 صاعا، جاء في لسان العرب ذكر للأثر «الماء إذا بلغ كرا لا يحمل بخسا» والتعريف : مكيال لاهل العراق ... ستون قفيزا، ويقال للحسي كرا أيضا... ويكون بالمصري اربعين اردبا... وهو اثنا عشر وسقا (68).

الجريب : ذكر صاحب القاموس ان الجريب مكيال قدره اربعة اقفزة (69) وقد ذكر الريس وصبحي الصالح وغيرهما (70) أن الجريب 100 قصبه أو 3600 ذراعا هاشميا أو قدما مربعا أو ياردة مربعة أو 1366,0416 م، والقدم 30,4 صم واليارد الحالي 91,34 صم.

من هنا نستنتج أن الجريب مكيال وطول ومساحة ولعل العلاقة بين المكيال والمساحة واضحة فالجريب المكيال يسع ما يكفي لزراعة جريب مساحة، وهذه العلاقة شائعة في لغتنا كالقفيز فهو طول يمثل عشر الجريب أي 136,604 م.

أما الذراع فهو ستة أنواع والمقصود عادة هو الذراع الهاشمي (61,2 صم) ومن الأطوال المعروفة عند العرب مغربا ومشرقا الغلوة وهي مأخوذة في الأصل من الغلوة التي هي قدر رمية بسهم وهي 400 ذراع والميل من الأرض قدر منتهى البصر، والفرسخ المذكور أنفا ثلاثة أميال وهو في الأصل السكون ولعل وجه التسمية أت من كون المشي إذا تعب وقعد واستراح من ذلك القدر يكون قد سكن.

ومن الاطوال البريد العربي ولفظ البريد معرب وهو أربعة فراسخ.

الملاحظ أننا اليوم يمكن أن نقدر كل هذه بالمتري إذا عرفنا أن

الذراع هو 61,6 صم.

ختاماً وتوظيفاً لهذا المخزون التراثي ومنهجه نقول ان أي خطة إدارية قضائية يجب أن تهتم بالجانب التقني فهو عنوان الضبط وسبيل إلى إسناد الحقوق إلى أصحابها لكن ذلك لا يمنع اطلاقاً من تكوين المسلم تكويناً يحترم فيه القيم والمبادئ، وبعبارة أخرى يجب أن لا نهمل انسانية من يتعامل في السوق : اننا لا بد أن نخاطب البناء الداخلي لتجارنا وصنائعنا خاصة وان بيئته الثقافية والتاريخية ملائمة كفيلة بادراك هذا الوعي : وان حاضرم قد هيا لهم ما به تبني العلائق على أساس من الحوار والوفاق.

الهوامش :

* محاضرة أقيمت بمناسبة شهر التراث (ماي 95).

1- ابن خلدون (عبد الرحمان) المقدمة 398 دار الكتاب اللبناني بيروت 1961

2- آل عمران 104

3- مسلم - كتاب الإيمان 99/1 الحديث 101 دار احياء التراث العربي - بيروت

4 - الصبرة : ما جمع من الطعام بلا كيل ولا وزن بعضه فوق بعض. الجوهري :

الصبرة واحدة صبر الطعام - يقال : اشترت الطعام صبرة أي بلا وزن ولا كيل...

الصبرة : الطعام المجتمع كالكومة. والصبرة : الكدس. راجع لسان العرب 7/ 277 دار

احياء التراث العربي بيروت 1408/1988.

5- مسلم كتاب الإيمان. 99/1 الحديث 102

6- ابن منظور (القفاي) لسان العرب 3/ 164

7 - مقال «حسبة» الاستاذ محمد الطالبي (بالاشتراك) دائرة المعارف الإسلامية -

الطبعة الجديدة

8 - حسن حسني عبد الوهاب. مقدمة كتاب احكام السوق ليحيى بن عمر 9

الشركة التونسية للتوزيع 1975

9- راجع ابن خلدون المقدمة 398

10 - راجع الزحيلي (وهبة) الفقه الإسلامي وأدلته 4/ 216 - 217 دار الفكر

بيروت 1405هـ-1985م

11 - الرصاع (أبو عبدالله محمد الأنصاري المشهور بالرصاع التونسي) شرح

- حدود ابن عرفة 271 ط المطبعة التونسية سوق البلاط 1350هـ
- 12 - 13 - الزحيلي الفقه الإسلامي وادلته 221/4
- 14 - راجع مقال الحسبة من دائرة المعارف الإسلامية الطبعة القديمة ترجمة عبد العزيز مرزوق 398/7
- 15 - ابن منظور لسان العرب 494/9
- 16 - حسن حسني عبد الوهاب. هامش أحكام السوق 35
- 17 - يحيى بن عمر احكام السوق 35-36 (بتصرف)
- 18 - ج أوقية، جاء في لسان العرب في الأوقية : بضم الهمزة وتشديد الياء : زنة سبعة مثاقيل، وقيل زن أربعين درهما 264/1.
- 19 - الـوَزَقُ والـوَزِقُ والـرِقَّةُ : الدراهم، وربما سميت الفضة ورقا راجع لسان العرب. 275/15
- 20 - صيغة الحديث مركبة ولعله رواية بالمعنى للحديث اللاحق.
- 21 - الزيلعي (ابو جمال الدين) نصب الراية لأجاديث الهداية 369/2 ط دار الحديث القاهرة
- 22 - الشوكاني : نيل الأوطار 138/4 (قال رواه احمد ومسلم وهو لاحد البخاري من حديث ابي سعيد) ط دار الجيل : بيروت لبنان
- 23 - التمرذي : الجامع الصحيح 59/3 وقال عبد الباقي في هامشه أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ومسلم في كتاب الزكاة (ايضا)
- 24 - البلاذري (احمد بن يحيى بن جابر) فتوح البلدان 472 ط الكتب العربية القاهرة 1319هـ
- 25 - ابن خلدون المقدمة 465 - 466
- 26 - ابن سلام (ابو عبيد القاسم) الاموال 520 طبعة القاهرة 1353 هـ بتحقيق محمد حامد الفقي
- 27 - راجع الصالح (صبحي) النظم الإسلامية نشأتها وتطورها 423 ط دار العلم للملايين بيروت 1396 هـ 1976 م
- 28 - ابن حجر (احمد بن علي بن حجر العسقلاني) فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري 3/ 364 ط دار الريان للتراث القاهرة 1407 هـ 1986 م
- 29 - المصدر السابق
- 30 - راجع الماورلادي الاحكام السلطانية 147 ط الوطن مصر 1298 هـ
- 31 - راجع ابن خلدون المقدمة 467
- 32 - راجع حسن حسني عبد الوهاب. هامش احكام السوق نقلا عن الحاوي للبرزلي

- 33- راجع صبحي صالح النظم الاسلامية 427
- 34- المرجع السابق
- 35- ابن منظور لسان العرب 2/113 (بتصرف)
- 36- ابن منظور لسان العرب 11/115 (بتصرف)
- 37- آل عمران 75
- 38- النساء 20
- 39- ابن منظور لسان العرب : 11/920 (بتصرف)
- 40- راجع ابن منظور لسان العرب 4/341
- 41- ابن خلدون المقدمة 466
- 42- الفيروزبادي (محي الدين محمد بن يعقوب) القاموس المحيط 3/320 دار الكتاب العربي بيروت.
- 43- ابن منظور لسان العرب 6/169
- 44- المرجع السابق 1/264
- 45- ابن منظور لسان العرب 4/416
- 46- الفيروزبادي القاموس المحيط 1/198
- 47- ابن منظور لسان العرب 8/161
- 48- المرجع نفسه 10/318
- 49- المرجع نفسه 5/230
- 50- راجع ايضا الفيروزبادي القاموس المحيط 3/320 في مادة م، ك. ك
- 51- راجع الزحيلي (وهبة) الفقه الاسلامي وادلته 1/77
- 52- ابن منظور لسان العرب 13/53
- 53- المرجع السابق 13/198
- 54- المرجع السابق 13/206
- 55- المرجع السابق 7/442
- 56- الفيروزبادي القاموس المحيط : 3/320
- 57- راجع لسان العرب 13/161
- 58- راجع الفيروزبادي القاموس المحيط 1/138
- 59- المرجع السابق 1/73
- 60- راجع لسان العرب 5/182-183
- 61- المرجع السابق
- 63- لسان العرب 11/326
- 64- كسمل كتاب الزكاة في فاتحته 2/673 (979)
- 65- الصنعاني سبل الاسلام 2/263

66- لسان العرب 15/299- 300

67- المرجع السابق

68- لسان العرب 12/65

69- القاموس المحيط 1/45

70- راجع وهبة الزحيلي. الفقه الإسلامي وأدلته 1/74 وأدریس (ضیاء الدین)

الخارج في الدولة الإسلامية ط 1 ص 261 وما بعدها.

أبو بكر الأخوري